مقـــدمـــة

هذا هو كتاب « جمهورية مصر » تبرز الحقائق من خلال سطوره ناصعة قوية ، عن مشروعات الإصلاح الزراعى ، والإنتاج الصناعى ، والنشاط الإقتصادى ، ونواحى التعمير والانشاء ، ونشر ألوان المعرفة ، وضروب الثقافة ، التى اضطلعت بها الثورة ، مؤيدة بالأرقام ، مشفوعة بالإحصائيات والرسوم البيانية ... تلك المشروعات التى أخرجت مصر من مجرد ضيعة كبيرة يستغلها الدخلاء والأغراب والإقطاعيون ، إلى دولة محـــترمة ، لها كيانها وهيبتها وسيادتها ، ولن تمضى سنوات حتى تكون مصر دولة مصدرة للصناعات الثقيلة بعد ان كانت مستوردة .

والواقع أن تاريخنا يكتب الآن من جديد ، والصفحات القاتمة ، الحاشدة بالآلام والمتاعب والفساد والانحلال ، قد مضت إلى غير رجعة ، بعد أن طوتها الثورة ، ونشرت صفحات أخرى ناصعة ، وتحولت مصر من عصر يقوم على الأنانية والفردية والاحتكار ، إلى عصر يسود فيه الشعب ويحكم نفسه بنفسه .

وهذه المرحلة التى طفرت بها الثورة ، لاتتمثل فى نوع من « من خطب العرش » حيث كانت لا توزع سوى ألفاظ ووعود براقة ، وأمانى معسولة ، وليست من ألوان الدعاية التى تعودنا سماعها فى الماضى عن مشروعات ارتجالية وهمية باسم محاربة الفقر والجهل والمرض ، ثم لا يتحقق منها شىء إلا على الورق . وإنما تتجلى فى مشروعات الإنتاج والتنمية والتصنيع والتوسع الزراعى ، وأوجه النشاط المختلفة التى قامت بها الثورة من أجل المجموع .

لقد بدأ الشعب يجنى ثمار ثورته ، فالبذرة التى غرست يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نمت وأينعت وبدأت تؤتى أكلها ، فهى لم تكن ثورة فرد ولاثورة طائفة ، وإنما هى ثورة الكادحين العاملين من أبناء الوطن . . . . إنها ثورة شعب حطم الأغلال وكسر القيود ، ووصل إلى درجة كبيرة من الوعى ، وانطلق يحقق مثله العليا وأهدافه السامية ، ورغبته فى أن يحيا حياة حرة كريمة ، ويؤمن للأجيال القادمة الرفاهية والعزة والكرامة .

محمد أمين حسونه

obeikandl.com

مقدمات الجمهورية

ان النظام الملكى أساسه سيادة الملك لا سيادة الشعب . ويقوم هذا النظام على نظرية موغلة فى القدم ، وهى أن الملوك يستمدون سلطتهم من عند الله . وأنهم ظله على الارض . ومن ثم نبتت نظرية الحق الآلهى الذى استمسك به الملوك زمنا ، فظلوا يذكرون سيادة الشعب ، ويعمدون إلى تقوية نفوذهم ، واغتصاب ما يمكنهم اغتصابه من حقوق الافراد والجماعات ، وتحقيق مصالحهم الخاصة ومصالح من يلوذون بهم من أفراد أسرتهم وبطانتهم . ومناهضة مطالب الشعب ، وبذلك يفقد السبب الأصلى لقيام الحكومة المنظمة .

ذلك أن الإنسان ينشد لنفسه الحرية المطلقة من كل قيد ، الواسعة إلى أبعد مدى كما كان عليه الحال عند الإنسان الأول . والحرية على هذا الوجه تصطدم حتما بحريات الآخرين ، ومن هذا الاصطدام نشأت فكرة إيجاد نوع من النظام يكفل لكل ذى حق حقه دون مساس بحقوق الآخرين وحرياتهم ، فنظم الإنسان حياته فى الأسرة ، ثم فى القبيلة ، ثم فى الأمة ، بحيث يحتفظ له بحرياته دون عدوان على الآخرين ، ويمنع الاخرون من الأعتداء عليها أو التعرض لها .

وكان الأمر فى مبدئه شورى . ثم وجد أفراد تمكنوا من السيطرة على أسرهم أو قبائلهم أو الأمم التى ينتمون إليها لكفايتهم الخاصة إلا أن هذه السيطرة استمرت لصالح المحكومين . حتى تولى السلطة أفراد أرادوا أن يثبتوا هذه السلطة لذريتهم ولو لم تتوافر فيهم ما توافر لابائهم من قوة وكفاية ، ومن ثم أصبح تولى السلطة خاضعاً لمحض المصادفة عن طريق المولد ، وأصبح ابن ذى السلطة وارثاً لها ، كأنما هى متاع طول حياته ، ثم يورثها إلى ذريته من بعده بطريق المصادفة كذلك .

ونتج عن انعدام الاختيار السليم وتولى الولاية على الحكم للمصادفة والوراثة وحدهما ، أن تولى العرش ملوك غير صالحين ، أو تولاه ملوك فسدوا فيما بعد نظراً إلى ما يحيطهم من أسباب العز والرفاهية . وما يبديه أتباعهم من خنوع وملق

ونفاق . ولم يكن من السهل إصلاح ملك فاسد إلا بخلعه . وإلا بعد نضال شاق وكفاح مرير ، وثورات عارمة قامت منها الشعوب ، وكان الملوك والقياصرة يلجأون بطرق مختلفة لإذلال الشعوب كإبقائها فى حالة جهل مطبق وبمحاربة نشر التعليم حتى لا يعرف كل فرد حقوقه أو الاستعانة بقوة أجنبية لحماية مصالحهم الشخصية .

والواقع أن الملكية لم تتهذب تماشى ركب الحضارة وتطور عقلية الجماعة ، مما أدى الى تفككها وانحلالها وتبذها فى أغلب بلاد العالم واستبدالها بنظم تتفق والتطور الاجتماعى للشعوب بالجماعات واثبات كيانها وشخصيتها ، وحتى فى البلاد التى ما زالت تبقى على نظام الملكية . وهى ذات عدد محدود من الدول ، فإنها لجأت الى ترويض النظام الملكى وتقلصه الى نظام احتفظ من الملكية بصورتها ومظهرها الشكلى وسحب كل السلطات التى كان يتمتع بها الملوك والاباطرة بنظام يكفل للجماعات والشعوب حقوقها وكيانها وسيادتها . وبذلك نجد أنه فى أغلب بلاد العالم تقلص نظام الملكية المطلق واقتلع من جذوره واستبدل بنظام يعترف بحق الشعوب والجماعات وسيادة القانون ، وهذا لا يتأتى إلا فى نظام شورى جمهورى .

وقد سار النظام الملكى بخطى حثيثة نحو النهاية المحتومة ، فبعد أن كان العالم يحكمه حفنة من الملوك والاباطرة والقياصرة ، انهارت العروش الكبرى وألغيت الملكية من بلادها . فلم يعد هناك سوى عدد محدود من الدول التى تستظل بلواء الملكية لا يتجاوز عدد سكانها المائتى مليون نسمة ، على حين يبلغ عدد سكان الجمهوريات فى العالم ١٨٢٠ مليون نسمة أى تسعة أضعاف سكان البلاد ذات النظام الملكى .

ويقوم النظام الملكى الان فى قليل من الدول الأوروبية ، ولكن الملك فيها كما ذكرنا بمثابة صورة رمزية ، فهو يملك ولا يحكم ، وهذه الدول هى : السويد ، النرويج . الدنيمرك . هولندا ، لوكسمبرج ، انجلترا ، بلجيكا ، موناكو ، اليونان .

وفى بعض الدول الشرقية وهى : اليابان ، أفغانستان ، إيران . العراق ، الاردن ، السعودية . اليمن . ليبيا . الحبشة . نيبال . تايلاند .

وإلى جانب هـذه القلة الضئيلة من الملـكيات تقوم مجموعة ضخمه من الجمهوريات يقدر عددها بأربع وخمسين دولة فى قارات العالم الخمس . فبعد أن كان فى العـالم ثلاث جمهوريات فقط فى عام ١٨٢٠ وهى : الولايات المتحدة الأمريكية ، وسويسرا وهايتى . أخذت بقية الدول تنبذ نظامها الملـكى شيئاً فشيئاً وتعتنق النظام الجمهورى ، فمن دول أوربا الجمهورية : فرنسا . إيطاليـا . ألمانيـا . روسيـا ، رومانيا ، تشيكوسلوفاكيا ، يوغوسلافيا ، بولندا . النمسا . المجر . البانيا . بلغاريا . سويسرا . أسبانيا . البرتغال استونيا . لتوانيا . لاتافيا . إيسلاند . ايرلندا . سان مورينو .

وفى القارتين الأمريكيتين : الولايات المتحدة ، البرازيل ، دومنيكا ، هايتى ، كوبا هندوراس ، المـكسيك ، جواتيمالا ، فنزويلا ، كولومبيا ، كوستاريكا ، نيكاراجوا ، سلفادور ، باراجواى ، أوروجواى ، بوليفيا ، بيرو ، أكوادور ، بنما ، الارجنتين شيلى ، الفيلبين .

وفى آسيا : سورية ، لبنان ، باكستان ، الهند ، تركيا ، اندونيسيا ، الصين ، كوريا المنغول . سيلان . بورما .

وفى افريقية : ليبريا . مصر .

وهكذا نرى أن أحداث العالم جميعاً والتطور الاجتماعى الطبيعى لنمو الشعوب كلها تتضافر فى الدلالة على أن النظام الملـكى بسبيله إلى الزوال . وأنه إذا فقد هيبته فى بلد ما ، مضى إلى غير رجعة ، بل إنه فى فرنسا حاولت الملـكية أن تعود إليها . ولـكنها لم تستقر طويلا ثم انقطع كل أمل فى عودتها بعد أن تغلغلت فـكرة الجمهورية فى نفوس الأفراد والجماعات ، وكذلك الحال فى المجر فى الفترة ما بين الحربين العالميتين الأخيرتين .

واذا رجعنا إلى البلاد التى يقوم فيها نظام الملـكية الان نجد اما أنها فى دول استقرت فيها الملـكية لمدة طويلة من الزمن وصاحبها تطور ديمقراطى أمكن به ترويض الملـكية ليجعل منها صورة رمزية ، والتى بها تسترد الشعوب سيطرتها وكيانها . واما أنها فى دول ناشئة حديثة العهد لـكل منها ظروفها فى إقامة هذا النظام .

والدروس التى نستقيها من التاريخ ومن التطور الاجتماعى للشعوب تجعلنا نلمس فى نظام الملـكية مرحلة من المراحل التى تمر بها الشعوب حتى تصل الى درجة كبيرة من

الوعى والنضج الاجتماعى فتنتقل بطبيعتها الى نظام اكثر اتفاقا مع نمو وتطور الوعى الاجتماعى .

ولهذا فان مصر وقد قطعت شوطا غير قصير فى تربيتها السياسية وخطت خطوات غير قليلة فى نظامها الديمقراطى ، فليس من شك فى أن أصلح نظام لها هو النظام الجمهورى إذ يعاونها على استكمال نضجها دون أن تعرض إلى الهزات العنيفة التى تعانيها البلاد ذات النظام الملكى فى ثوراتها على العروش .

ماهية الملكية فى مصر :

كان جميع الذين تعاقبوا على الحكم من الأسرة التى نصبت نفسها لحكم البلاد ، ليسوا مصريين ، بل كانوا غرباء عنا روحا وشعوراً ولسانا . لم يحاولوا أن يندمجوا أو يتغلغلوا فى صميم الشعب ، فكانوا يتعالون على الشعب ولا يعطفون على أمانيه فى الحرية والاستقلال ، ولا يحسون بالأمة أو يحترمون تقاليدها . وكانوا إلى جانب هذا يتكلمون فى بيوتهم بالتركية أو الفرنسية أو الانجليزية ، ويتزوجون من أجنبيات عن مصر ، ويستوردون حشمهم وخدمهم من الخارج ، كما يستوردون طعامهم وشرابهم ولباسهم من عواصم الغرب ، وكانت عاداتهم وتقاليدهم خليطاً من عادات وتقاليد غريبة عنا . فكانت الملكية عبارة عن مجافاة للطابع المصرى ، واستبداد يتنافى مع استقرار أداة الحكم .

وكان الملك السابق وأسلافه وراء كل انقلاب رجعى . عبثوا بالدستور وعطلوا نصوصه أكثر من مرة . وحلوا البرلمان فى نفس اليوم الذى اجتمع فيه مجلس النواب الجديد ، ودفعوا بالشيوخ والنواب إلى أن يسلكوا مسلكا مذموما ، وأشاعوا الشعوذة السياسية ، وصرفوا النواب عن خدمة المصلحة العامة إلى جر المغانم لأنفسهم كما كان الحكم بين الأحزاب ، يتلاعب بها ، ويوقع النفور والفرقة بينها ، ويستغل بعضها للتنكيل بالاخر ، حتى إذا عدم حزبا يواتى رغباته ، خلقه من العدم خلقاً ، ثم يأتى ببطانته وحاشيته فيجعلها فوق الأحزاب بل يرفعها فوق البرلمان .

وكان الملك ومن سبقوه أداة طيعة فى قبضة الاستعمار ... كان عباس الاول وتوفيق وحسين كامل وفؤاد وفاروق حلفاء الانجليز ، استعدوهم على التدخل فى شئوننا السياسية والاقتصادية ، ومكنوهم من توطيد أقدامهم فى أرضنا الطيبة ، وكان محمد على وابراهيم وسعيد واسماعيل عملاء للاستعمار الفرنسى ، وكان عباس الثانى جاسوساً للاستعمار التركى ينكل بالابرياء ويحارب الأحرار الذين يطالبون بالدستور ومنهم أعضاء جماعة « تركيا الفتاة » التى حررت تركيا من حكم الاستبداد الذى فرضه السلطان عبد الحميد .

وجاء الملك السابق فهادن المستعمر وحالف الاقطاعيين وناصر الرجعيين ، وكان حربا عوانا على الحركة الوطنية ، فاستمسك بأعداء البلاد الذين صار يباهى بصداقته لهم . فما كادت مراسيم توليته العرش تتم ، حتى هرع فى اليوم ذاته إلى دار السفارة البريطانية يقدم مظاهر خضوعه وولائه . ثم أنعم عليه المستعمر بلقب « جنرال فى الجيش البريطانى » فكان يفخر بهذه الرتبة العسكرية ، ويرتدى بزتها ويمضى إلى منطقة القنال ، يستعرض قوات الاحتلال وهو واقف تحت العلم البريطانى ، ويدعو قواد جيش الاحتلال إلى حفلات فى قصوره سواء فى العاصمة أو فى مزارعه فى انشاص .

وتجلى عداء الملك السابق للشعب وانضمامه بصورة سافرة إلى أعداء مصر ، عندما تمسك بنظرية الدفاع المشترك وصرح لهم باتخاذ القناة قاعدة عسكرية ، وحطم روح المقاومة الشعبية إلى حد جعله يحرق القاهرة حين اشتدت هجمات الفدائيين فى معركة القناة . وكان العميل الاول للقوات المعادية ، حيث يورد لها المؤن من انتاج تفاتيشه الزراعية . ثم أعلن الأحكام العرفية التى بوساطتها أمكنه أن يعتقل الفدائيين ويحد من نشاطهم ويأتى برجاله إلى الحكم .

أضف إلى ذلك أن الأسرة المالكة زاد أفرادها وكانت الدولة مكلفة بأن تدفع لكل منهم مرتبات ضخمة لا لعمل يؤدونه للدولة ولكن لمجرد انتسابهم بالقرابة للملك . وكان للملك مخصصات كبيرة وكانت هذه الأموال من المرتبات والمخصصات تستهلك قسطا كبيراً من ميزانية الدولة . أى من حصيلة الضرائب التى يدفعها الفلاح والعامل والصانع والتاجر والموظف ، وكانوا يعمدون إلى تسخير جهاز الدولة واستدرار مرافق البلاد لمصالحهم الخاصة . وبسط أيديهم فى الانفاق

على حساب المحكومين ، ويتحايلون على التهرب من دفع الضرائب والمكوس بشتى السبل .

وكانت الأسرة المالكة تعد أغنى أسرة فى العالم ، فأفرادها يملكون الاراضى الزراعية والعقارات التى اغتصبوها توازى ربع مساحة مصر تقريباً ، على حين كان الفلاح المصرى أفقر فلاح فى العالم . يعرى فى بلاد تنتج أفخر الاقطان . ويجوع فى بلاد الوفرة والخصوبة ، ويمرض فى بلاد الصحة والعافية . ويعيش عقله فى ظلام دامس فى بلاد هى مهد المعرفة والحضارة .

وقد جمع الملك السابق كل العيوب التى كانت موزعة بين أسلافه . ورسبت فى دمائه كل النقائص والرذائل ، فسعى وأفراد أسرته إلى نشر الفساد فى أبشع صوره وأسوأ معانيه والاتجار بأقوات الشعب !! كانوا قدوة سيئة فى شرب الخمر وغشيان الحفلات الماجنة والمراقص ولعب الميسر ، وكان لاهم لهم سوى تعميم المساوىء الخلقية وضروب المجون والرشوة سواء فى مصر أو فى عواصم الغرب مما شوه سمعتنا فى نظر العالم وكانوا فى تصرفاتهم وسلوكهم أسوأ دعاية لنا فى الخارج .

وكان الملك موضع سخرية فى المسارح والملاهى وعلى صفحات الصحف ، حيث يقوم الممثلون الهزليون والرسامون بتصويره فى أحط الاوضاع ! وكان موضع تجريح على أقلام كتاب الصحف ، وفى المحافل والمجتمعات حيث تتناقل فضائحه وتستفيض الاحاديث عنه ، ولم تخل من هذا مجلة أو جريدة فى الخارج .

وقد جاء الدستور بعد أن توجه الملك بديباجة تعيد إلى الاذهان نظرية الحق الالهى وإنه منحة منه إلى الشعب ، ونصت مواده على أن الجالس على العرش يحتفظ بالسلطان كاملا ، حتى حين يخون الوطن ، وأنه رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة ، وأن ذاته مصونة لا تمس . وله حق حل مجلس النواب . وسلطة تعيين الوزراء وإقالتهم وإعلان الحرب دون قيد أو شرط ، وإعلان الأحكام العرفية . وفى يده منح الرتب العسكرية والمدنية والأوسمة وألقاب الشرف . وسك العملة . واختص نفسه بألقاب

التفخيم حتى بلغت به المكابرة فى اعطاء نفسه لقب صاحب الجلالة ، وفيه اعتداء صريح على الله سبحانه وتعالى لأنه وحده صاحب الجلالة .

والواقع أن الشعب فى مصر كان فى صراع دائم مع الملكية ، فقد وثب الشعب عدة وثبات جريئة نحو الحرية والتطلع إلى الديموقراطية وإعلان سيادته . فكان الحكام يعمدون إلى ما أسموه « تأديبه بالعصا » والبطش بزعمائه والتنكيل بالأحرار ، والاستناد إلى الأجنبى والإستعانة به فى إخماد هذه الوثبات ، ثم تسليم البلاد إلى الاجنبى ليتعاون معهم فى الحكم وتبادل المنفعة على حساب المحكومين .

وفى الوقت الذى كان فيه هؤلاء الحكام يطغون ويتجبرون ، كانوا أذلة أمام المستعمرين الذين يسندون العرش بحرابهم . فكانوا يركعون تحت أقدامهم . ويعملون على رفاهيتهم وإسعادهم ، ويحنون لهم هاماتهم لأنهم يستمدون منهم العون والسلطان .

ولهذا قامت ثورة فى نفوس الشعب ضد هذه الأوضاع ولم يقتصر على الهمس بين الأفراد بل رددها الشعب بصور مختلفة إلى أن وفق الجيش ليترجم عن هذه الثورة ويصيغها فى قالب إيجابى محققا ما كان يتردد ويتجاوب فى النفوس . فقام بثورته فى ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ وطرد الطاغية المستبد وقضى على حاشيته الفاسدة وأتباعه وأعوانه ومؤيديه من الخونة . وكان من الضرورى القضاء على هذا النظام المقام على أساس من العبودية والظلم والاستغلال والاستبداد .

فثورة ٢٣ يوليه قامت لاعادة بناء الوطن من جديد ورفع لواء العدالة والمساواة بين المواطنين وتدعيم حقوق الجماعات ، وأفراد الشعب . ولم يكن هناك سبيل لذلك إلا بعد التخلص من جذور الفساد المركزة فى الملك السابق ومن نظامه الذى أقامه حوله . والواقع ان ثورة ٢٣ يوليه هى ترديد لثورة الشعب وهى خطوة جريئة لمسايرة الوعى والتطور الاجتماعى والتمشى مع ركب الحضارة فى العالم .

وهذه مأثرة للثورة التى أطاحت بالملكية وعبدت الطريق أمام الجمهورية .

النظام الجمهوري :

حطمت الثورة نظام الملكية وأقامت نظام الجمهورية الذى يؤدى إلى أن يجعل من الشعب مرجعاً ومصدراً معاً ، مرجعاً لأنه يرجع اليه بين حين وآخر كلما اقتضت الضرورة ومصدراً ليكون مصدر السلطات .

وأهم مزايا النظام الجمهورى ان رئيس الدولة فيه فرد من أفراد الشعب ، ينتخبه الشعب بمحض ارادته . فيشعر طول الفترة المحددة لحكمه بأنه مدين لهذا الشعب بمنصبه ، وان هذا الشعب هو مصدر ماله من اختصاص ، ثم هو المرجع الاخير فى كل تصرفاته .

وهذا الرئيس إنما هو ابن من أبناء الوطن خرج من صفوف الشعب ونشأ فيه فهو يحس بإحساساته ويدرك مدى آماله وأمانيه ، بعكس الملك الذى خرج من القصر ونشأ فيه نشأة تعمد آباؤه وأسرته أن تكون على أساس تلقينه بأنه من طينة غير طينة الشعب وانه السيد الأوحد ، وانه غير مسئول عن تصرفاته ولا رقيب عليه فيها ، وعلى أساس تثبيت فكرة واحدة فى مخيلته هى أن يستبقى العرش لنفسه ولخلفه بأى ثمن وبأى طريق .

وفى النظام الجمهورى لا يختار الشعب رئيس الدولة طول حياته ، حتى لا يحاول الاستبداد أو يفسد بعد صلاح . بل انه يختاره لمدة معينة تنتهى ولايته بانتهائها ، وعندئذ يرجع الى الشعب لمراجعة تصرفاته والحكم عليه أحسن أم أساء .

واذا كان النظام الجمهورى نظاما صالحا فى ذاته ، فانه بالنسبة الى مصر أصلح وألزم بعد أن عانت من الويلات فى ظل النظام الملكى ، الذى فقدت فيه استقلالها وعزتها وكان سوط عذاب على كل فرد فيها . وعلى أساسه وبسببه تمكن المستعمر من دخول البلاد والسيطرة عليها والبقاء فيها مستندا الى الملك وحاشيته وأسرته ، هذا الى ما عانته البلاد طوال الفترة التى قام فيها هذا النظام من فساد وإفساد ، واستهتار بحقوق الشعب وحرياته ومقدساته ، وما لابس ذلك من إخلال بمصالح البلاد العليا واستغلالها لأغراض شخصية ومصالح خاصة .

الخطوات التى سبقت اعلان الجمهورية :

لم يحطم رجال الثورة النظام الملكى منذ اللحظة الأولى لقيام الثورة وتغييره بالنظام الجمهورى بل سبق ذلك دراسات كثيرة للتعرف إلى رغبات وميول الشعب .

فأقامت الهيئات الثقافية محاضرات ومناظرات حول الملكية والجمهورية انتهت جميعا بانتصار رأى الجمهوريين وتغلغل هذه الفكرة وتفاعلها فى نفوس الملايين من أفراد الشعب .

وجرت فكرة الجمهورية على أقلام الكثيرين من الكتاب والمفكرين والأحرار على صفحات الصحف .

فمنذ يوم ٨ اكتوبر عام ١٩٥٢ نشرت سلسلة مقالات فى صحف مختلفة ومما جاء فيها :

« إن النظام الجمهورى هو النظام الطبيعى الذى لا يحتاج إلى تبرير أو إلى دفاع ، لأن من الحقوق البديهية لكل مجتمع أن يختار رئيسه وحاكمه ورمز كيانه ، وأن يكون له الحق فى سحب الثقة من هذا الرئيس أو هذا الرمز ، إذا ما أخطأ أو أفسد دون حاجة إلى ثورة قد تنجح وقد تفشل ، وقد تكون ثورة بيضاء وقد تراق فيها الدماء . أما غير الطبيعى فهو أن تصل أسرة من الأسرات الى الحكم لسبب ما . وهو غالباً الغزو أو الاغتصاب . فتصبح لها الرئاسة والحكم والرمز مئات السنين ، مهما أفسد أفرادها وطغوا وتجبروا . دون أن يكون للشعب عليهم حق إلا حق الثورة » .

وانتهى الرأى إلى تحديد نوع الجمهورية فقالت إحدى الصحف : إنما الجمهورية الديمقراطية هى التى يكون رئيس الجمهورية فيها « لا يملك ولا يحكم » وإنما هو مجرد رمز للدولة .

وإيماناً بالفكرة الديمقراطية نفسها طرح الموضوع فى استفتاء واسع النطاق يقرر فيه الشعب ماذا يختار : الملكية أم الجمهورية .

وطيرت وكالات الأنباء خبر الاستفتاء فى صحفها فى جميع أنحاء العالم مؤكدة أن هذا الاستفتاء ليس له سوى معنى واحد هو : أن الجمهوريه آتية لا ريب فيها .

واشترك عدد كبير من الطبقة المستنيرة فى الاستفتاء ، وكانت النتيجة أن ٩٥ر٥ ٪ طالبوا بالنظام الجمهورى ، ووضعت نتيجة الاستفتاء أمام لجنة الدستور كصورة لرأى الأمة فى النظام الذى تنشده .

وفى الوقت ذاته أذاع الأستاذ مكرم عبيد — أحد أعضاء لجنة الدستور — بياناً فى الصحف قال فيه : ولو أنى أنا شخصياً ناديت بالجمهورية من وحى فكرتى أو خبرتى لما كان لها الأثر الذى نشهده الان فى مختلف الأوساط الشعبية ، فما من شك أن الاتجاه الشعبى فى تطورنا الحاضر إنما هو اتجاه جمهورى صميم وهو لحسن الطالع اتجاه عملى لا نظرى .

وكتب الدكتور طه حسين يقول : ان مصر سئمت النفاق للملوك وحواشى الملوك والمتصلين بهم من قرب أو من بعد ، وآن لها أن تستقبل حياة سياسية سمحة لا نفاق فيها. والمستقبل بعد هذا للجمهوريات ، فقد أصبحت الملكيات الباقية آثاراً وتقاليد لا أكثر. ولكنها فى مصر لا تستطيع أن تكون أثراً ولا تقليداً بل هى تستطيع أن تكون كابوساً يجثم على صدور الشعب كله . إعلنوها جمهورية صريحة لاقدس فيها ولا تقديس ، وإنما على نظام يضعه المواطنون ويستطيعون أن ينقدوه ويصلحوه ويطوروه كما يحبون .

وأثارت صحيفة « التحرير » الموضوع نفسه فى عددها الصادر فى ٢٥ مارس عام ١٩٥٣ بعنوان : اعلنوها جمهورية فوراً ، فقالت : لقد تخلص الشعب من كابوس الملك السابق وأصبح يتطلع إلى اليوم الذى يتخلص فيه من النظام الملكى مستعيضاً عنه بالنظام الجمهورى ، الذى هو تعبير صادق عن إرادة الامة . وتطبيق كامل لأول مبادىء الدساتير الديمقراطية : الأمة مصدر السلطات . لقد آن الأوان لكى تتنفس بحرية ونملأ صدورنا هواء نقياً ، ونشبع فى نفوسنا غريزة الرغبة فى أن نكون شيئاً هاماً .

ونشرت صحيفة التحرير فى عددها الصادر فى ١٨ إبريل عام ١٩٥٣ تصريحا للوصى على العرش الأمير السابق محمد عبد المنعم عن النظامين الملكى والجمهورى حيث قال : إن المرجع الأول والأخير فى هذه المسألة هو الشعب نفسه . وإذا كان لى أن أبدى رأيى فى هذه المسألة . فأنا لا أتردد فى اختيار النظام الجمهورى . وأريد الأخذ به مائة فى المائة .

وحددت اللجنة الخاسية المنبثقة من لجنة الدستور نظام الحكم ، فاتفق الأعضاء بالإجماع على استبعاد المناقشة فى النظام الملكى ، واختيار النظام الجمهورى البرلمانى لحكم البلاد .

تمثلت إرادة الشعب إذن فى لجنة الدستور التى شكلت لوضع دستور جديد . فنادت بأن الملكية قد فقدت هيبتها وانحطت قيمتها ، وأن سيرة الملك السابق كانت إيذاناً بانتهاء حكم أسرة محمد على بل بقيام الجمهورية .

وأخيراً صرح البكباشى جمال عبد الناصر نائب الرئيس بأن الجمهورية آتية لا ريب فيها ، بعد أن تآكل النظام الملكى وانتهى ، وأتى عليه سوس الفساد ، وهذا ما أجمع عليه الشعب وما قررته لجنة الدستور التى تمثل مختلف طوائف الأمة .